

Distr.: General
31 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل

السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من صندوق التحالف من أجل الدفاع، وجمعية خيلبرتو، ومنظمة المرأة من أجل المرأة، والمرصد الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشبكة النسائية من أجل التنمية والعدالة والسلام، وجمعية الحياة والأسرة في غوادالاخارا، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220114 210114 13-63841X (A)



البيان

التحالف هو تحالف قانوني دولي لا يستهدف الربح يضم أكثر من ٢٠٠٠ من المحامين المكرسين جهودهم لحماية حقوق الإنسان الأساسية. وهو منخرط في أكثر من ٥٠٠ قضية معروضة على محافل وطنية ودولية، منها المحاكم العليا في الأرجنتين، وهندوراس، والهند، والمكسيك، وبيرو، والولايات المتحدة الأمريكية، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقدم أيضا أدلة من خبراء أمام عدة برلمانات أوروبية، فضلا عن البرلمان الأوروبي وكونغرس الولايات المتحدة. وهو معتمد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي (وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية والبرلمان الأوروبي).

وجمعية الحياة والأسرة في غوادالاخارا هي مؤسسة رعاية مكسيكية خاصة تُعنى بالنساء الحوامل الضعيفات اجتماعيا واقتصاديا، وتساعدن على تحقيق الاندماج الاجتماعي بعد الولادة من خلال التثقيف وبناء المهارات. أما منظمة المرأة من أجل المرأة، فهي منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية للمرأة، مع التركيز على حياة المرأة الريفية التي تنتمي إلى مجتمعات شعوب أصلية مختلفة في المكسيك. والمرصد الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منظمة غير حكومية مكسيكية تُعنى قدر المرأة في المجالات المهنية والاجتماعية والأسرية من خلال تجميع المعلومات، وتبادل الممارسات الأفضل، وتعزيز النهوض بالرجل والمرأة. وجمعية خيلبرتو منظمة غير حكومية مكسيكية تسعى إلى تقديم المساعدة والدعم وإتاحة سبل كسب الرزق لأشد الفئات حرمانا بين السكان، مع تقديم خدمات جيدة وفقا لاحتياجات المجتمعات التي تخدمها، بما في ذلك التثقيف والتدريب على المهارات من أجل تحسين نوعية الحياة. وتعمل الشبكة النسائية من أجل التنمية والعدالة والسلام في ٢٨ ولاية في المكسيك، وتساهم في تمكين المرأة من خلال توفير التدريب على الأعمال التجارية وتقديم التمويل اللازم من أجل أن تساهم بفعالية أكبر في النهوض بأسرتها ومجتمعها المحلي وبلدها.

ونحن، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ندعو الدول الأعضاء في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية إلى أن تؤكد من جديد التزامنا بحقوق الإنسان الثابتة، مع التركيز على نحو خاص على إيجاد حلول حقيقية للتنمية تُعطي الأولوية لتلبية احتياجات الإنسان. إن الحلول التي تركز على الإنسان تُركز على تسخير عبقرية الإنسان لدفع عجلة التنمية. ومن الحتمي أن تؤكد الأمم المتحدة من جديد

على المبدأ ٢ من برنامج عمل المؤتمر الدولي، الذي ينص على أن الناس هم أهم الموارد القيمة لأي أمة.

إن احتياجات البشر لها الأولوية عند النظر في التنمية المستدامة. فما أكثر ما تُفضي الاستجابات الزائفة للتنمية المستدامة إلى نداءات لتقليص حجم الأسرة، مما يتنافى مع القانون الدولي. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن تؤكد من جديد خطاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يُدين بشدة جميع أشكال الإكراه في السياسات السكانية. ووفقا لكرامة الإنسان المتأصلة، وتحقيقا لمصلحة التنمية الدائمة، يجب أن نحول التركيز عن السياسات التي تقدم نظرة سلبية للإنسان إلى التركيز على سياسات تقدمية بحق توجه الإبداع الفطري للإنسان نحو إيجاد تنمية حقيقية دائمة. وإن السياسات السلبية التي تُسرف في التركيز على تقليص عدد السكان عن طريق تنظيم الأسرة وتيسير الإجهاض، إنما تنتهك حق كل شخص في أن يقرر حجم أسرته متحررا من تدخل الحكومة. فضلا عن ذلك، فهذه السياسات لا تُسهم بأي حال في التنمية. فالأسر الأصغر حجما لا تُفضي إلى مستويات أكبر من التنمية. ولكي يكون للتنمية أثر ظاهر، علينا أن نتصدى للأسباب الجذرية للتخلف، بما في ذلك الفقر والفساد وشُحّة الموارد، وجميع العقبات الأخرى التي تقف في سبيل النمو. فالتنمية الحقيقية إنما هي نتاج تهيئة الظروف التي يمكن أن يزدهر فيها كل فرد.

وقدم قَدَم كتاب بول إيرليك لعام ١٩٦٨ المعنون "القنبلة السكانية" الحجّة على أن الاكتظاظ السكاني سيُفضي إلى الموت الجماعي جوعا. وذلك لم يحدث قط. فنحن نواجه الآن مصيرا واضحا ولكنه كارثيا للجميع - قنبلة زمنية ديمغرافية. وفي كثير من أنحاء العالم، نجم عن انخفاض معدلات المواليد شيوخة متزايدة للسكان وأعداد أقل من الشباب اللازم لإعالة الأجيال الأكبر سنا ودفع عجلة التنمية. وليس هذا وقت الدعوة إلى الحجم الأصغر للأسرة. على العكس، هذا هو الوقت للاحتفاء بالإسهامات الفريدة لجميع الأفراد على هذا الكوكب، وخصوصا الشباب، المهنيين على نحو فريد لدفع عجلة التنمية. ونحن نُشيد بمبادرات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أوضح أن الإجهاض لا يجب تشجيعه كوسيلة لتنظيم الأسرة (برنامج العمل، الفقرة ٧-٢٤) وأن تقرير القوانين المتعلقة بالإجهاض هو الحق السيادي للدولة (المرجع نفسه، الفقرة ٨-٢٥). ووفقا للمؤتمر الدولي، ندعو الدول الأعضاء إلى التأكيد على أن الناس يمثلون أعظم موارد لنا لتحقيق التنمية وإعلاء قيمة وجود سكاننا حين مفعمين بالحيوية لتحقيق التنمية المستدامة.

ويدعو المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحكومات إلى تلبية احتياجات الأطفال والشباب إلى أقصى مدى ممكن، حيث أنهم يمثلون الموارد البشرية للعالم في المستقبل (المرجع نفسه، الفقرة ٦-٧). ومن الأرجح أن يحقق الأطفال إمكاناتهم إذا ما توافرت لهم ميزة

الأسرة المستقلة. وإن وجود أسر قوية ضروري لتنشئة أطفال أقوياء وأصحاء ينون بدورهم بمجتمعات قوية. وبالنظر إلى الدور ذي الأهمية الحيوية للأسرة في رعاية وتربية الأطفال، يجب على الدول بالتالي أن توفر للأسر أوسع نطاق ممكن من الحماية والمساعدة، على النحو المشار إليه في المادة ١٠-١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والتعليم حل أساسي لمشكلة الفقر، إذ أن للأسر تأثيراً عظيماً على ما يُنجزه الأطفال في المدرسة وطيلة الحياة. وتؤكد أدلة علمية متنامية أن العلاقات الأسرية للطفل أساسية لتحسين مستوى تعليمه. وتؤكد الدراسات التي أجريت مؤخراً أنه كلما زادت مشاركة الوالدين في شؤون تعليم أطفالهم حقق الأطفال النجاح أكاديمياً. والحقيقة أن أفضل دلالة على نجاح الطالب ليست الدخل ولا الوضع الاجتماعي، ولكنها مدى المشاركة من جانب أسرة الطالب. فالأطفال الذين يحظون بالاهتمام من والديهم، بغض النظر عن دخلهم أو خلفيتهم، هم الأرجح أن ينتظموا بالمدارس، ويكتسبوا مهارات اجتماعية أفضل، ويحصلون على علامات عالية وينتقلون إلى التعليم التالي للمرحلة الثانوية.

والأسر تعتمد على الحميات والحريات التي توفرها الحكومات. وتعتمد الحكومات، بدورها، على الأسر في تنشئة أطفال أصحاء، مهتمين، يصبحون مواطنين حريصين يسهمون على نحو إيجابي في المجتمع. ولكن القدرة النهائية للأطفال على تقديم إسهامات إيجابية تتوقف إلى حد كبير على الفرص المتاحة لهم. والفقر يمكن أن يكون عقبة تشل قدرة الأسرة على توفير ما يلزم للأطفال. ونحن نثني على الأمم المتحدة لرجوعها إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإلى التزامها إزاء التنمية المستدامة. وكلما زادت الموارد الاقتصادية المتاحة للأسرة، زادت حريتها في استكشاف الفرص التعليمية المتاحة لأطفالها. وذلك بدوره يفضي إلى شباب أكثر تعليماً وأفضل تمهية للاستفادة من الفرص الاقتصادية والإسهام في ازدهار المجتمع.

الخلاصة

إن الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تحل في العام ذاته الذي تحل فيه السنة الدولية للأسرة. واقتران هذين الحدثين الهامين إنما يشير إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون الدور الحيوي الذي تقوم به الأسرة. وهذه فرصة بالغة الأهمية لأن تُدِين الأمم المتحدة الأهداف السكانية القسرية، وتُعطي الأولوية لنظرة إلى الإنسان باعتباره المحرك للتنمية - وهي مهمة اضطلع بها منذ ٢٠ عاماً في القاهرة، وما زالت مستمرة حتى اليوم. وإن التركيز، بدلاً من ذلك، على تمهية الظروف المفضية إلى الازدهار البشري وتشجيع إقامة هياكل أسرية قوية، سيكون من أثره أن يتيح للشباب الفرص التي يحتاجون إليها للإسهام في تحقيق تنمية مستدامة باقية.